تطوير التعليم قبل الجامعي وتعزيز التنافسية في ضوء تجارب بعض الدول

إعداد

الطالبة/ سحر عيسى محمد خليل
مدرس مساعد بقسم أصول التربية
كلية التربية ـ جامعة أسوان

اشراف

أ.د / أحمد سيد خليل
أستاذ أصول التربية ورئيس قسم أصول التربية ـ كلية التربية ـ جامعة أسوان

د/محمد جاد الرب
أستاذ مساعد بقسم أصول التربية
كلية التربية ـ جامعة أسوان

(*) بحث مستل من أطروحة رسالة دكتوراه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في التربية تخصص أصول تربية

مقدمة :

يشهد العالم متغيرات متلاحقة وثورة تكنولوجية هائلة أصبح فيها من يملك ناصية العلم والتكنولوجيا والمعلومات هو من له حق البقاء، الأمر الذي يجعلنا نسابق الزمن و نضافر الجهود لأن أي تقدم ملموس ومحسوب في تلك المجالات كافة لم يأت إلا من بوابة التعليم، فالصراع اليوم ما هو سوى سباق في تطوير التعليم. وعلى هذا، فإن حقيقة التنافس الذي يجري في العالم ما هو إلا تنافس تعليمي لأن الدولة تتقدم في النهاية عن طريق التعليم، وكل الدول التي تقدمت وأحدثت طفرات هائلة في النمو السياسي والاقتصادي والعسكري كان سببه التعليم ٠

لذا سنتناول خلال هذا البحث تجارب أبرز الدول المتصدرة لقوائم التصنيف في تقارير التنافسية العالمية الخاصة بجودة التعليم ، وذلك للاستفادة منها في تطوير التعليم قبل الجامعي في مصر والوصول به إلى التنافسية المنشودة خاصة بعد حصولها على مراكز متأخرة في معظم تقارير التنافسية العالمية ٠

التجربة الأولى : تجربة قطر في تدويل التعليم ٠

التجربة الثانية : تجربة سنغافورة في تطبيق المدارس الالكترونية ٠

مشكلة الدراسة :

شهد العالم في الآونة الأخيرة تغيرات هائلة في مقدمتها الثورة التكنولوجية وتزايد التسابق الاقتصادي والتدفق العلمي المعرفي ، بالإضافة إلى ظهور عدد من الهيئات الدولية تقدم تقارير تنافسية سنوية ترتب الدول من حيث جودة التعليم بها ، الأمر الذي يحتم علينا التعايش مع كل هذه المتغيرات العالمية واللحاق بركب التقدم وتطوير التعليم في ضوء الاتجاهات العالمية التي اتبعتها الدول المتصدرة والحاصلة على مراكز متقدمة في تقارير التنافسية العالمية لتطوير تعليمها ٠ ومن ثم أصبح من الضروري الاطلاع على أحدث سياسات تطوير التعليم في هذه الدول والتي أخذت أشكالا متعددة منها التعليم الالكتروني ، والتعليم عن بعد ، والتنمية المهنية للمعلمين واستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وغيرها من أساليب التطوير ٠

وتعتبر التنافسية من المفاهيم الحديثة التي بدأت تظهر وتستخدم في المؤسسات التعليمية في السنوات الأخيرة ، وخاصة بعد حصول العديد من المؤسسات التعليمية والكليات والجامعات على الاعتراف الأكاديمي والاعتماد سواء من مؤسسات محلية ، أو عالمية ،و تكمن أهمية التنافسية في تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتوفرة داخل المؤسسات التعليمية ، بهدف الوصول إلى

أفضل مخرجات تتناسب ومتطلبات معايير الجودة العالمية ، وكذلك احتياجات ومتطلبات سوق العمل . **(منصور العربي ،٢٠٠٨ ،ص ١١٢)**

وقد شهدت الأوساط الأكاديمية نشر عدد من تقارير التنافسية العالمية لتقييم مستوى التعليم الأساسي والجامعي في عدد من دول العالم ، وحصلت مصر في معظم تلك التقارير على مراكز متأخرة في جودة التعليم ، فمثلا حصلت مصر على المركز(١٣٩) من (١٤٠) دولة أي المركز قبل الأخير في جودة التعليم الأساسي وفقاً لتقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٥ الصادر سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي رغم وجود هيئة من المفترض أنها تضع معايير الجودة وتشرف عليها. وهذه الظاهرة تستدعي ضرورة البحث في جوانبها المختلفة للتعرف على أسباب حصول التعليم قبل الجامعي المصري على مراكز متأخرة في معظم تقارير التنافسية العالمية والاطلاع على أبرز تجارب الدول الرائدة في التنافسية ، ومن ثم تقديم الاقتراحات للوصول بالتعليم المصري الي التنافسية العالمية .

تساؤلات الدراسة:

تبلورت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

كيفية تحقيق الميزة التنافسية للتعليم قبل الجامعي في ضوء أبرز الدول المتصدرة لتقارير التنافسية العالمية وانبثقت منها عدد من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي :

(١) ما معوقات تحقيق الميزة التنافسية بالتعليم قبل الجامعي في مصر ؟

(٢) ما أبرز نماذج الدول المتصدرة لتقارير التنافسية العالمية ؟

(٣) ما التصور المقترح للوصول بالتعليم قبل الجامعي الى التنافسية العالمية في ضوء تجارب أبرز الدول المتصدرة لتقارير التنافسية العالمية ؟

أهداف الدراسة :

١. التعرف على معوقات تحقيق الميزة التنافسية في التعليم قبل الجامعي ٠
٢. دراسة تجارب أبرز الدول المتصدرة لتقارير التنافسية العالمية .
٣. تقديم الحلول والخطط المقترحة للوصول بالتعليم قبل الجامعي المصري الى التنافسية العالمية. تقديم حزمة من المقترحات الإجرائية لصانع القرار تسهم في تطوير واقع التعليم في مصر، والنهوض به.

أهمية الدراسة:

١. يتناول البحث مرحلة التعليم قبل الجامعي وهي مرحلة هامة وتحظى باهتمام كبير من الوزارة لتحقيق تميز الخدمة التي تقدمها وتحسين مخرجاتها .

٢. ندرة الدراسات العربية التي تناولت مفهوم الميزة التنافسية في التعليم بوجه عام ، والتعليم قبل الجامعي بشكل خاص ٠

٣. يمكن أن تسهم نتائج البحث في تحسين وتطوير التعليم قبل الجامعي والارتقاء بمستوى خريجيها والوصول بالتعليم قبل الجامعي إلى التنافسية المنشودة ٠

منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يهتم بتحليل الواقع تشخيصاً وتفسيراً واستخلاصاً للنتائج وذلك من خلال توضيح مفهوم التنافسية في التعليم وأهم مؤشراتها والمعوقات التي تحول الوصول إليها ٠

أدوات الدراسة:

سوف تستخدم الدراسة الأدوات التالية:

١. **المقابلات الشخصية:**

٢. **استبانة** بهدف تقديم تصور مقترح للوصول بالتعليم قبل الجامعي الى التنافسية العالمية في ضوء تجارب أبرز الدول المتصدرة لتقارير التنافسية العالمية ٠

حدود الدراسة :

١. **الحد المكاني :**

تم تطبيق الدراسة في ثلاث محافظات هي : القاهرة و الإسكندرية و أسوان

٢. **الحد البشري :**

سيتم تطبيق الدراسة على عينة من الخبراء التربويين والقيادات بالتربية والتعليم والمعلمين في ثلاث محافظات القاهرة ، الإسكندرية ، أسوان وبلغ عددهم الإجمالي ٤٢٨ فرد

مصطلحات الدراسة:

١ – الميزة التنافسية The competitive Advantage :

– يعرف (M.Porter) الميزة التنافسية بأنها تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فاعلية من تلك المستعملة من قبل المنافسين ، بمعنى آخر بمجرد حدوث عملية إبداع بمفهومه الواسع ٠٠

المفهوم الإجرائي للميزة التنافسية هى قدرة المؤسسة التعليمية والنظام التعليمي علي التميز والتفوق في الأداء ، وتحسين جودة مخرجاتها بهدف تحقيق موقع متميز بين نظرائها .

خطوات السير في البحث :

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها اتبعت الدراسة الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : للاجابة عن التساؤل الأول ما معوقات تحقيق الميزة التنافسية بالتعليم قبل الجامعي في مصر؟ سيتم عرض دراسة نظرية عن معوقات تحقيق الميزة التنافسية بالتعليم قبل الجامعي في مصر ٠

الخطوة الثانية : للإجابة عن التساؤل الثاني: ما أبرز نماذج الدول المتصدرة لتقارير التنافسية العالمية ؟ سيتم عرض تجارب أبرز الدول المتصدرة لتقارير التنافسية العالمية

الخطوة الثالثة : للإجابة عن التساؤل الثالث : ما التصور المقترح للوصول بالتعليم قبل الجامعي الى التنافسية العالمية في ضوء تجارب أبرز الدول المتصدرة لتقارير التنافسية العالمية ؟ سيتم عرض تصور مقترح للوصول بالتعليم قبل الجامعي الى التنافسية العالمية ٠

الإطار النظري للدراسة

المحور الأول : معوقات تحقيق الميزة التنافسية

(أولاً) : معوقات مرتبطة بحجم الإنفاق على التعليم

ومن هذه المعوقات : (ضياء الدين زاهر ، ٢٠١٤)

- الاعتماد الخاص بالتعليم في الميزانية المصرية أقل بكثير مما هو مطلوب ، كما أن نصيب الطالب المصري من ميزانية التعليم يعتبر منخفضاً مقارنة بالكثير من الدول ٠
- ذهاب معظم ميزانية التعليم لتغطية الأجور والنفقات الجارية ،وهي ظاهرة شائعة في البلاد العربية ، وفي مصر ٩١%من إجمالي ميزانية التعليم تذهب لأجور العاملين، وخاصة الشرائح العليا في الهيكل الإداري ،في صورة مكافآت وبدلات وتنقلات واجتماعات ونحوها.
- غياب العدالة في توزيع ميزانية التعليم بين مدارس المدن والقرى ، وبين الأحياء المختلفة في العاصمة والمدن الأخرى **(أشرف العربي ، ٢٠١٠)**
- غياب التمويل والدعم من المصادر الأخرى البديلة ، مثل الشركات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المختلفة والتبرعات وغيرها ، وهي مصادر في غاية الأهمية ،وتلعب دوراً محورياً في دعم التعليم بجميع مراحله في كثير من الدول المتقدمة.

(ثانياً) : المجانية

مجانية التعليم واحدة من أكبر مشاكل التعليم المصري ، وأكثرها خطورة على النظام التعليمي ، ويمكن القول أن المجانية كانت قراراً سياسياً ، فحركة ٢٣ يوليو لم تضع في الاعتبار على العواقب الاقتصادية والاجتماعية ، وعوامل الجودة والقدرة على المنافسة ومن هنا يمكن الوصول إلى مجموعة من الحقائق البديهية (**أيمن العابد ، ٢٠١١**) .

(ثالثاً) : الدروس الخصوصية

مصر هي أول الدول العربية التي عرفت تلك الظاهرة ،والتي بدأت مقتصرة على الأسر القادرة مادياً، ثم تحولت مع ثمانينات القرن الماضي إلى وباء عام طال كل شرائح المجتمع ، وانتقلت إلى مجتمعات عربية أخرى عن طريق المدرسين المصريين المعارين إليها.

وفي دراسة لمركز المعلومات واتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري عن الدروس الخصوصية صدرت في سبتمبر ٢٠٠٥، أن ٦١%–٧٧%من طلاب المدارس في جميع مراحل الدراسة يحصلون على الدروس الخصوصية ، مما يكلف الأسر المصرية قرابة ١٥ مليار جنيه مصري سنويا ،وذكرت الدراسة أن متوسط الإنفاق الشهري للدروس الخصوصية حوالي ٥٠٠جنيه شهرياً ، مما يلتهم إجمالي الدخل الشهري لشريحة كبيرة من الأسر، وتتفاوت نسبة من يأخذون الدروس الخصوصية حسب دخل الأسرة فهي ٦١% في الأسر ذات الدخل المنخفض ، بينما تصل الى ٧٧% في الأسر ذات الدخل المرتفع ، ووجدت الدراسة أيضا ان أخذ الدروس الخصوصية ليس بالضرورة انعكاساً لحالة الطالب الدراسية ، ولكنها لضمان فرصة أكبر للحصول على درجات أفضل

(رابعاً): عشوائية القرارات الإدارية

تعد عشوائية القرارات الإدارية المتصلة بالعملية التعليمية والتربوية وعدم خضوعها لفكر تربوي رشيد فضلا عن عدم خضوعها لرقابة تربوية من أي نوع ، أكبر المشاكل التعليمية ، وعند رصد أهم هذه القرارات خلال العشر سنوات الأخيرة ، يتضح بوضوح عدم موضوعية الكثير منها ، وعدم دراسة وتقدير الآثار المترتبة على تنفيذها سواء على العملية التعليمية والتربوية أو على العاملين التربويين ومن أهم هذه القرارات خلال العشر سنوات الأخيرة، إلغاء الفترة الثانية في أغلب المدارس والإدارات التعليمية، بجانب إنشاء وتكوين جهاز التفتيش بالوزارة، ووحدات التدريب بالمدارس، ومقرر الأخلاق، ومقرر التكنولوجيا، ووحدات التقويم والقياس بالمدارس، مما تسبب في تشتيت جهود المعلمين والإدارات المدرسية، وتحت تأثير ضغوط الوقت تحولت إلى عمليات عبثية غير محققة لأهدافها .

(خامساً) المناهج والمقررات الدراسية :

المقررات الدراسية التي يدرسها الطلاب لها أهمية كبيرة في إعدادهم أكاديميًا ومهنيًا وثقافيًا وخاصة في ظل عصر الانفجار المعرفي والثورة التكنولوجية الذي نعيش فيه، ولهذا يجب أن تراعي التوازن وتتلاءم مع البيئة التي يعيش فيها الطلاب، وإذا أخذنا فى الاعتبار أن تلك المقررات تعتبر من الوسائل الرئيسية داخل المدارس في تحقيق التنمية الثقافية، إلى جانب عدة عوامل أخرى بداخلها (كالمناخ المدرسي . الأنشطة الثقافية . المكتبة)، فالمدرسة هي إحدى مؤسسات المجتمع التي يرعاها، مهما كان النظام السائد فيها، أو مهما كانت فلسفتها، والمناهج هي المرآة التي تعكس الثقافة السائدة في أي مجتمع. **(أشرف العربي ، ٢٠١٠)**

(سادساً) : أوضاع المعلمين :

إن المعلم الذي يمتلك الكفايات المهنية، والمؤهل أكاديميًا وتربويًا، هو أحد أهم عناصر العملية التعليمية، لذا تولي الأمم المتقدمة عبر أنظمتها التربوية اهتمامًا كبيرًا بتحسين وتطوير أداء المعلم وتنميته مهنيًا، وذلك للقيام بدوره المنشود في الحقل التربوي. وبناء علي ذلك، يرتبط تطور أي مجتمع وتقدمه ارتباطًا وثيقًا بكفاءة المعلم الذي يقع على عاتقه عبء إعداد القوى البشرية الخلاقة، فإذا أراد مجتمع أن يحقق هدفًا معينًا من الأهداف التي يصبو إليها فإنه يلجأ إلى التربية والتعليم حتى يستطيع تحقيق ما يهدف إليه من ناحية وإلى زيادة العناية بإعداد المعلم وتدريبه ليكون قادرًا على تحقيق هذا الهدف من خلال العملية التربوية من ناحية أخرى.

لقد عانى المعلم المصري خلال الفترات الماضية انخفاضًا في الدخل، مما دفع البعض للتوجه للدروس الخصوصية، بالإضافة إلى أن بعض المعلمين غير مؤهلين للعمل بالتدريس، فضلاً عن عدم إعطاء بعض المعلمين الدورات التدريبية الكافية للوقوف على الطرق الحديثة في التدريس، مع افتقاد بعض المعلمين لأن يكونوا قدوة حسنة لطلابهم، وضعف قدرتهم على جذب انتباه واهتمام المتعلمين. **(فايزة مراد مينا ، ٢٠٠١ ، ص٤٤)**

وفيما يختص بضعف مستوى الإعداد الفعلي للمعلم من الناحية التربوية، فقد تطور مستوى إعداد المعلم في كل دول المنطقة خلال العقدين الأخيرين بحيث أصبحت الدرجة الجامعية أو ما في مستواها هي الحد المقبول لإعداد جميع المعلمين في تلك المراحل، .ورغم أن نوعية الإعداد قد تحسنت من حيث المدة والتشعيب وتكامل مواد التخصص مع المواد السلوكية التعليمية، ورغم هذا التحسن لا يزال هناك قصور نوعي فيما يتعلق بتقليدية طرق التدريس وفتور الدافعية ومحدودية وسائل التقويم الموضوعية للطلاب والمدرسين في الوقت نفسه .

(سابعاً) عدم ملائمة مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل :

تمثل العلاقة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل إحدى القضايا الإستراتيجية المؤثرة في مسار التنمية في مصر من حيث انعكاساتها السالبة على معدلات البطالة وإنتاجية العمل والاختلالات الهيكلية التي تعاني منها أسواق العمالة في مصر، ويعتبر هذا الاختلال الهيكلي من أهم المشاكل التي يتعين التصدي لها من قبل متخذ القرار السياسي على المستوى الوطني، إذ يمكن تفسير مشكلة البطالة الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، ليس فقط بالفجوة الكمية بين حجم المخرجات التعليمية وما يمكن أن يوفره المجتمع وقطاعاته الإنتاجية من فرص عمل للخريجين, ولكن أيضًا بقصور مؤسسات التعليم الوطنية في إعداد خريج قادر على التفاعل مع متطلبات أسواق العمل والمنافسة على المستويين المحلي والإقليمي، بما يتناسب مع عصر العلم والمعرفة وعولمة الأنشطة الإنتاجية والخدمية **(سامي محمد نصار، ٢٠١٠)**

وتتمثل أبرز المشكلات والعقبات التي تواجه الدراسة الجامعية والمؤهلات الأخرى في مشاكل الانفصال شبه الكامل بين مؤسسات التعليم والقطاع العام والخاص في معظم الدول العربية، فضلاً عن إقبال الطلاب على التخصصات النظرية واهتمامهم بها على حساب التخصصات العملية، هذا إلى جانب عدم وجود الكفاءات المطلوبة من سوق العمل داخل الخريجين من الطلاب، وافتقادهم لأهم مُقوِّمين من مقومات سوق العمل، وهما: اللغة والحاسب الآلي، فضلاً عن عدم توفر المعلومات عن احتياجات سوق العمل، وعدم ملائمة بعض التخصصات الجامعية مع التطورات الحديثة في المجالات الحديثة المختلفة، إضافةً إلى غياب التوجيه والإرشاد الأكاديمي الذي يساعِد الطالب على التخطيط لمستقبله (www . moe .gov.eg .)

المحور الثاني : أبرز الدول المتصدرة لتقارير التنافسية العالمية

ظهرت عدد من الهيئات الدولية تقدم تقارير تنافسية سنوية ترتب الدول من حيث جودة التعليم بها ، حصلت عدد من هذه الدول على مراكز متقدمة في معظم تقارير التنافسية العالمية الأمر الذي يحتم علينا معرفة تجارب هذه الدول والاطلاع على أحدث سياسات تطوير التعليم بها للاستفادة منها خاصة بعد حصول مصر على مراكز متأخرة في معظم تقارير التنافسية العالمية ٠ومن أبرز الدول المتصدرة لقوائم التصنيف سنغافورة حيث أنها حققت المركز الأول في معظم تلك التقارير ، ومن الدول العربية قطر حيث أنها حصلت عل المركز الرابع وفقاّ لتقرير المنتدى الاقتصادي الصادر لعام ٢٠١٥ ٠ومن الدول الأوروبية انجلترا وفيما يلي تجارب هذه الدول التي استطاعت بها تحقيق التنافسية والتميز:

(أ) تجربة قطر في تدويل التعليم

يدار التعليم في قطر ما بين وزارة التعليم القطرية , و المجلس الأعلى للتعليم .أدي الإقلال من نصيب وزارة التعليم القطرية في الميزانية العامة إلي وقوع العديد من المدارس في البلاد تحت سيطرة المجلس الأعلى للتعليم , هذا و تحاول وزارة التعليم تحسين مستوي المدارس عبر إنشاء مدارس مستقلة مع إعطاء صلاحيات كبيرة أعطيت لهم ، كما يوجد العديد من المدارس الدولية التي يذهب إليها الكثير من الطلاب المغتربين .

وأنشئ المجلس الأعلى للتعليم في قطر بموجب القانون رقم ٣٧ لعام ٢٠٠٢ بصفته السلطة العليا المسئولة عن رسم السياسة التعليمية بدولة قطر .و يعمل تحت مظلة المجلس حاليا ثلاث هيئات : **(وزارة التعليم والتعليم العالي، ٢٠١٥ ، ص١٠)**

أ- هيئة التعليم : الجهة المسئولة عن دعم إنشاء المدارس المستقلة , و الإشراف علي أدائها

ب ـ هيئة التقييم : الجهة المخولة بإجراء الاختبارات المقننة و تطويرها , و مراقبة أداء الطلبة و المدارس ٠

ج ـ هيئة التعليم العالي : الجهة المسئولة عن إرشاد الطلبة لما يخص الخيارات المهنية و الوظيفية , و خيارات فرص التعليم العالي في دولة قطر و خارجها , بالإضافة إلي إدارة برنامج المنح و البعثات الدراسية .

تهدف قطر إلي تزويد مواطنيها بالمهارات و المعرفة , كي تصبح مركزا للتعليم في الشرق الأوسط من خلال المبادرات التي تمولها الحكومة لإصلاح نظامها التعليمي الداخلي , هذا فضلا عن الحوافز المقدمة لجذب المؤسسات التعليمية الدولية إلي البلاد .

في عام ٢٠٠٤ أطلقت الحكومة القطرية عدد من المبادرات لتطوير التعليم العام ولتحقيق التنافسية والتميز ولمواكبة متطلبات مسيرة التنمية الشاملة و كذا التنمية المستدامة في البلاد ومن أهم هذه المبادرات ما يلي : **(وزارة التعليم والتعليم العالي، ٢٠١٥ ، ص٣١)**

مبادرة تدويل التعليم لتحقيق التنافسية :

تستهدف قطر حتى عام ٢٠٣٠ في خطتها الإستراتيجية , تحقيق التميز في التعليم من خلال : تدويله , الالتزام بالمعايير الدولية القومية للتعليم .لهذا فمن أهم المنطلقات التي تسعى دولة قطر من خلالها لتحقيق هذه الغاية:-

- تهيئة بيئة تعليمية علي اعلي مستوي من الجودة٠
- توفير منهج يستوعب احتياجات المتعلمين و سوق العمل و عمليات التحسين المستمر .
- متابعة عمليات الإصلاح التعليمي في دولة قطر .

وتتضمن العملية التعليمية مجموعة من الأنشطة التي تستند إلي :- (نبيل سعد خليل، ص٢٢٢)

- برامج تقوم علي التعليم الخبري من خلال الزيارات الميدانية لمعالم البلاد و المتاحف , و يكتب الطلاب تقارير عن وجه الاستفادة من الزيارة الميدانية , و ما وجدوه , و ما يمكن إضافته كي يكون المكان أفضل .
- العمل داخل المعامل الخاصة بالعلوم أو الرسم٠
- برامج للغة الانجليزية , و أخري للعربية لغير الناطقين بها .
- برامج للتربية الدينية٠
- احدث أجهزة كمبيوتر ذات تقنية عالية٠
- مكتبة مركزية بها احدث الكتب و المؤلفات العالمية .
- حمامات السباحة و التدريب٠
- ملاعب رياضية لممارسة الأنشطة المختلفة ٠

و تتعاون مؤسسة التربية الدولية بنيويورك مع دولة قطر من خلال عقد العديد من المؤتمرات و المشروعات التعليمية , كما تسهم في ذلك أيضا مؤسسة قطر للتربية و العلوم و تنمية المجتمع Qatar foundation for education and community development منذ عام ١٩٩٥ لتحقيق التعليم المتميز محلياً و إقليمياً و عالمياً .

و لهذه المؤسسة ثلاثة أهداف لتحقيق التميز :

- المساعدة في بناء مجتمع قائم علي التنمية المستدامة٠
- المشاركة في بناء المعرفة و التكنولوجيا ٠
- توفير حياة جيدة للجميع ٠

و تضم هذه المؤسسة شراكة ثلاثين مؤسسة دولية تستهدف : تحقيق التميز و الارتقاء بالتعليم , بناء القاعدة البحثية و العلمية للمجتمع . و يمكن زيارة المؤسسة علي الموقع .(www.qf.org.)

أهداف تدويل التعليم في دولة قطر :

من أهم أهداف هذه المبادرة ما يلى : **(ماري هيدن ، جيف طومبسون ،٢٠٠٢ ،ص٩٥)**

- تعزيز مبادئ البلاد و قيمها و أولوياتها الوطنية .
- اقامة نظام تعليمي عالي المستوى وفق معايير عالمية بما يحقق التنافسية ٠
- جعل الصفوف الدراسية مكانا مشوقا للتعليم ٠
- تشجيع الطلبة علي توظيف أقصي إمكاناتهم و مواهبهم , و إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية , و تلبية طموحاتهم .

كيفية الاستفادة من تجربة قطر في تدويل التعليم :

- استقطاب المؤسسات التعليمية المشهورة والمتخصّصة لتطوير التعليم ٠
- وضع مناهج تعليم وبرامج تدريب تستجيب لحاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية
- إيجاد فرص تعليمية وتدريبية عالية الجودة تتناسب مع طموحات وقدرات كل فرد٠
- الشراكة مع الدول المتقدمة في مجال التعليم من خلال إنشاء العديد من المؤسسات غير الربحية لتحقيق أهداف التعليم
- الاستعانة بخبراء التعليم في إنحاء العالم كافة ، ونشر البحوث التطبيقية بأكثر من لغة , و توفيرها لجميع الدول سواء في صورة مؤلفات مطبوعة أو عبر الانترنت ٠

(ب) تجربة سنغافورة في تطبيق المدارس الالكترونية :

شهدت سنغافورة تحولاً هائلاً في أقل من ٥٠ عاماً من جزيرة فقيرة معدومة الموارد الطبيعية تقطنها غالبية أمية إلى بلدٍ تضاهي مستويات معيشة أبنائه معيشة نظيراتها في الدول الصناعية الكبرى الأكثر تطوراً. وفي تقرير بيرسون لعام ٢٠١٤ الذي صدر مؤخراً عن أفضل نظم التعليم في العالم في المهارات المعرفية والتحصيل العلمي جاءت سنغافورة ذات ٥,٥ مليون نسمة في المركز الثالث عالمياً خلفاً لكوريا الجنوبية واليابان، بعد أن كانت سنغافورة في المركز الخامس في نفس التصنيف لعام ٢٠١٢ .أكَّدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عبر نتائجها تمتعَ سنغافورة بنظام تعليمي عالي الجودة، له مميزات يمكن للأنظمة الأخرى أن تتعلم منها؛ ومن هذه المميزات: المعلمون والمديرون ذوو الكفاءات العالية والقادة الأقوياء ذوو الجرأة على الرؤى بعيدة المدى. والصلة القوية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، وكذلك بين السياسة والتنفيذ. كما إن المناهج الدراسية معدّة على نحو جيد وبمقاييس تتماشى مع أساليب التعليم الحديثة والقياس والتقويم **(محمد عزام الدخيل،٢٠١٤)**

أسباب تقدم سنغافورة في مجال التعليم وتحقيق التنافسية العالمية

قد نجحت سنغافورة نجاحاً باهراً فيما سعت إليه من إصلاح نظام التعليم لديها وتطويره، ويجدر بنا ذكربعض الأسباب التي مكَّنت سنغافورة من تحقيق هذا النجاح الباهر في بناء منظومة تعليمية من الطراز العالمي انطلاقاً من أساس ضعيف في زمن قصير وهى كما يلى:**(عاطف قبوري،٢٠١٤)**

١- اختار الأكفاء في سنغافورة للعمل في الحكومة، وبذلك يتوافر فريق عمل ناجح من الدرجة الأولى لصنع القرارات وتنفيذها (لقد تلقى كثير من العاملين المدنيين في حكومة سنغافورة تعليمهم في أرقى جامعات العالم، ويحصلون على رواتب تعادل تلك التي يمكن لهم كسبها في القطاع الخاص)٠

٢- الحرصَ على الاطلاع على طيف واسع من التجارب العالمية الرائدة والاستفادة منها قبل الشروع في رسم سياسات الحكومة ، بحيث تعكس سياسة سنغافورة تلك السياسات والممارسات الأكثر فاعلية في العالم.

٣- الحرص على تطوير السياسات الحكيمة وتنفيذها بدقة وتأنٍ في آنٍ معاً.

٤- ميزة صِغر حجم سنغافورة؛ إذ يُعدُّ نظام التعليم الوطني في سنغافورة أشبه بنظام تعليم في مدينة أو دولة صغيرة، حيث لا يتجاوز عدد الطلبة ٥٢٢ ألفاً موزعين في ٣٦٠ مدرسة.

٥- الاستقرار والإجماع الشعبي الواسع على أغراض العملية التربوية. وتبلغ درجة التكامل بين المؤسسات المختلفة في سنغافورة مستوى نادراً على الصعيد العالمي.

٦- تجنب الإعلان عن أي سياسة تربوية من دون خطة واضحة ٠

٧- الجودة العالية للقوة العاملة في سنغافورة اليوم نتيجة إستراتيجيات مدروسة، ولاسيما تلك التي يرجع تاريخها إلى تسعينيات القرن العشرين وما بعد. منذ ذلك الحين، شكَّل المعلمون والقادة التربويون المتمرسون في المدارس حجر الزاوية في بناء نظام التعليم في سنغافورة وسبباً رئيساً وراء أدائه رفيع المستوى. إذ تختار سنغافورة مدرسيها من الثُّلث الأفضل من خريجي مدارسها، حيث يُقبل واحدٌ فقط من كل ثمانية متقدمين للقبول في برنامج إعداد المعلمين! كما طوَّرت سنغافورة نظاماً شاملاً لاختيار المعلمين ومديري المدارس وتدريبهم وتطويرهم مهنياً والتعويض لهم في آن معاً، وذلك أسهم في توليد قدرة وكفاءة هائلة عند ممارسة التربية والتعليم.

٨- تطبيق تجربة المدارس الالكترونية وتهدف هذه التجربة إلي دمج تكنولوجيا المعلومات في التعليم و ربط التعليم و الاستخدام الفعال للتكنولوجيا في العملية التعليمية , و بناء هيكل التعليم وتحقيق التكامل بين المناهج و الوسائل التعليمية و التقويم في العملية التعليمية بطريقة منظمة و تعزيز التنافس الاقتصادي من اجل أن تصبح سنغافورة مدينة عالمية بواسطة تكنولوجيا المعلومات لديها اتساع في الشبكة القومية اللاسلكية ٠فيما يلي عرض تفصيلي لتجربة المدارس الالكترونية في سنغافورة :

المدارس الالكترونية في سنغافورة :-

تبنت سنغافورة سلسلة من الاستراتيجيات لتطوير أعداد كبيرة من القوي البشرية الماهرة و تعتبر المدارس الالكترونية الإستراتيجية الرئيسة لتطوير القوي البشرية في سنغافورة و اشترك في وضعها و تنفيذها المؤسسات و الأجهزة الحكومية , و وزارة القوي العاملة . و كان الهدف الأساسي للدولة أن تصبح سنغافورة مركزاً تكنولوجياً للاتصالات و المعلومات في العالم , و أن تنافس قوة العمل عالمياً , و أن تحقق معدلات نمو و من اجل تحقيق الهدف عملت هيئة تطوير الاتصالات والمعلومات)

(IDA و وزارة القوي العاملة معا لتطوير البنية التحتية للمدارس الالكترونية و لتطوير التعليم عبر الانترنت من خلال الإجراءات التالية: **(منار محمد اسماعيل، ٢٠١٢ ، ص٣٧)**

أولا :- قامت وزارة القوي العاملة بالتعاون مع هيئة تطوير الاتصالات و المعلومات ببرنامج استراتيجي تحويل للقوي العاملة (SMCP) هدفه الرئيسي إعداد العمال المهرة لصناعة التعلم الالكتروني , يوفر البرنامج ٥٠% من رسوم المقررات .

ثانيا :- تقدم الحكومة حوافز مالية و مساعدات للمؤسسات وثيقة الصلة بالتعلم الالكتروني بهدف جذب المزيد من المستثمرين لهذه الصناعة .

ثالثا : تعمل حكومة سنغافورة بجد مع شركاء القطاع الخاص لتسهيل التعلم المتركز علي التكنولوجيا علي مستوي المدرسة , و في عام ٢٠٠٢ وقعت وزارة التعليم في سنغافورة مذكرة تفاهم مع شركة ميكروسوفت بخمسة ملايين دولار , تهدف إلي تعزيز الكفاءات في المجتمع و وضع رؤية لكيفية أن تكون سنغافورة هي محور التعلم الالكتروني في آسيا من اجل ذلك أسست حكومة سنغافورة بنية تحتية كافية لنشر المدارس الالكترونية و التنفيذ المبكر للتعليم المتمركز علي التدريب كما تعمل الحكومة مع المنظمات الدولية لتعزيز أنشطة التعليم الالكتروني في سنغافورة . في ديسمبر ٢٠٠٢ أعلنت حكومة سنغافورة خطة إستراتيجية خمسيه تهدف إلي تعزيز القدرة التنافسية لسنغافورة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بهدف تحويل اقتصاد سنغافورة إلي اقتصاد الكتروني و تجارة الكترونية مزدهرة .

و تقوم أسس تكنولوجيا المعلومات للقرن الحادي و العشرين في سنغافورة علي ستة استراتيجيات أساسية هي:- **(مايكل دي بار وازلانكو اسكرنس، ٢٠١١ ، ص ٢٠١)**

- أن تكون سنغافورة محورا لتكنولوجيا المعلومات في آسيا و في الإقليم الباسيفيكي .
- تعزيز سيطرة القطاع الخاص و تعزيز دور سنغافورة كمحور تجاري الكتروني عالمي تشغيل القطاع العام , و تطوير مفهوم الحكومة الالكترونية.
- تشغيل المواطنين و تشجيع الأفراد علي تبني و إتباع تطبيق نمط الحياة الالكترونية العمل علي تأكيد السياسات الرامية إلي الشفافية و التنافسية و الرامية إلي ضمان وجود بيئة تنافسية و شفافة للمؤسسات و المستهلكين .

كما أن هناك عدد من المبادرات التي قامت بها هيئة (IDA) IDA income development authority للتكنولوجيا و المعلومات لتنمية مهارات القوي العاملة

هدفها:

- إنشاء تكنولوجيا تعليم و اتصالات عالمية ٠

- تطوير القوي العاملة ٠
- وضع معايير لمهارات المعلومات و الاتصالات ٠

في يوليو ٢٠٠٢ قامت حكومة سنغافورة بوضع الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠٣ـ٢٠٠٧) لتكنولوجيا المعلومات (IT) لدمج تكنولوجيا المعلومات في التعليم التي تمركزت حول ربط التعليم و الاستخدام الفعال للتكنولوجيا في العملية التعليمية و بناء هيكل التعليم (و بنية التعليم) و تعتمد الخطة علي تنفيذ ناجح للخطة الخمسية الأولي لعام ١٩٩٧ . و تهدف الخطة إلي تحقيق العناصر التالية : (موسى البلوشي ، albaladoman.com)

- الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات للتعليم الفعال .
- استخدام تكنولوجيا المعلومات لتكامل المناهج و الوسائل التعليمية و التقويم في العملية التعليمية بطريقة منظمة .
- الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات في تنمية المتعلمين مهنيا و ذاتيا
- بناء استخدامات تكنولوجيا المعلومات في التعليم في المدارس .
- تعزيز البحث في تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم.
- بناء البنية التحتية الأساسية لدعم انتشار تكنولوجيا المعلومات .

أما الخطة الخمسية المستقبلية القادمة حتى عام ٢٠١٨ فقد ركزت علي تعزيز التنافس الاقتصادي من خلال مبادرة امة مبدعة و التي تهدف إلي : (منار محمد إسماعيل : مرجع سابق ، ٣٩)

- أن تصبح سنغافورة مدينة عالمية بواسطة تكنولوجيا المعلومات لديها اتساع في الشبكة القومية بحيث تصبح في موضع قيادي إقليمياً , و أن تكون هذه الشبكة لا سلكية WIRELESS.
- تطوير القوي العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات .
- زيادة المنح القومية التي بدأت في عام ٢٠٠٤ في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بواسطة هيئة (IDA) و التي تهدف إلي جذب الموهوبين في صناعة تكنولوجيا المعلومات .

كيفية الاستفادة من تجربة المدارس الالكترونية في سنغافورة :

– إنشاء البنية التحتية للتعليم الالكتروني وتوفير الميزانيات اللازمة لذلك بإشراك شركات القطاع الخاص ٠

– تطوير برامج إعداد المعلمين وكيفية اختيارهم المهني ٠

– إنشاء نظام جيد لإدارة التعلم الالكتروني في المدارس ٠

– توفير المناهج والمقررات الدراسية على شبكة الانترنت ٠

– توفير القوى البشرية المدربة للصناعات الالكترونية ٠

– الشراكة بين وزارة الاتصالات ووزارة المالية ووزارة التربية والتعليم وشركات القطاع الخاص لتوفير التعليم الالكتروني ٠

رابعاً : التصور المقترح

في ضوء النتائج التي توصلت إليها كلاً من :

- الدراسة النظرية لكلا من معوقات تحقيق الميزة التنافسية للتعليم قبل الجامعي في مصر
- دراسة تجارب أبرز الدول في تقارير التنافسية العالمية ٠

تستطيع الباحثة وضع تصور مقترح يعتمد على مجموعة آليات وإجراءات تضمن تحويله إلى واقع ملموس وتنفيذه بأقصى درجات النجاح وهى كما يلى :

(أ) " تدويل التعليم "

وتتمثل إجراءات تحقيق هذا العنصر في الآتي :

- فتح فروع للمؤسسات التعليمية العالمية الرائدة في التنافسية في مصر ٠
- إصدار التشريعات والقوانين التي تساعد على تنظيم عملية التدويل ٠
- استقطاب الكفاءات المتميزة من المعلمين من مختلف الدول الرائدة في مجال التنافسية ٠
- إنشاء هيئة عليا تابعة للوزارة لمتابعة المدارس الدولية والإشراف عليها ٠
- تشجيع التنافس العالمي بين الطلاب والانخراط في المشروعات الدولية .

(ب) : " تعميم استخدام التعليم الالكتروني في العملية التعليمية"

وتتمثل إجراءات التعميم في :

- نشر ثقافة التعليم الالكتروني بمؤسسات التعليم قبل الجامعي ٠
- توفير القوى البشرية المدربة علي البرامج الالكترونية ٠
- وضع المعايير التربوية والفنية للبرمجيات التعليمية المستخدمة في المقررات الإلكترونية.
- تصميم نشاطات ضمن المقررات الإلكترونية لتشجيع التفاعل بين الطلاب بعضهم البعض
- تقييم البرمجيات التعليمية المعدة تربوياً وفنياً والانتقاء منها ما يحقق أهدف المقرر الإلكتروني.

(ج) " زيادة حجم الإنفاق على التعليم قبل الجامعي "

ويمكن زيادة حجم الإنفاق بإتباع الآليات الآتية :

- الاهتمام بزيادة معدل الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي ٠
- العدالة في توزيع ميزانية التعليم بين مدارس القرى والمدن

- تقديم الدعم لمؤسسات التعليم من قبل الشركات ومنظمات المجتمع المختلفة
- الاستفادة القصوى من المعونات والمنح الدولية في تحسين التعليم قبل الجامعي
- التوازن في الإنفاق بين قطاعات التعليم المختلفة

(د) : " إعادة هيكلة هيئة ضمان الجودة والاعتماد "

وتتمثل إجراءات إعادة الهيكلة في :

- تبني ثقافة تنظيمية إيجابية، ووضوح الرؤية والرسالة بالمؤسسات التعليمية ٠
- التحول من الأهداف قصيرة المدى إلي الأهداف طويلة المدى.
- إعداد فريق عمل للقيام بعملية إعادة الهيكلة ٠
- إعادة تأهيل الكوادر البشرية لتنفيذ عمليات الجودة بمدارس التعليم قبل الجامعي ٠
- إعادة هيكلة التدريب في المؤسسات التعليمية بما يؤدي إلى المرونة والسرعة والدقة في الأداء.
- زيادة الدعم المالي اللازم لتحقيق متطلبات الجودة٠
- إنشاء وحدة تقييم و متابعة لنظام الجودة بكل مؤسسة تعليمية ٠

أهم المراجع العربية والأجنبية

١) ضياء الدين زاهر : "الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي " ، **مؤتمر إصلاح التعليم** ، مكتبة الإسكندرية ، ديسمبر ،٢٠١٤ ٠

٢) أشرف العربي : "تقييم سياسات الإنفاق على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة "، ورقة عمل ، **المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية** ، فبراير ، ٢٠١٠ ٠

٣) ايمن عابد : "مشكلة تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر" ، **مجلة جامعة المدينة العالمية للعلوم التربوية** ،ماليزيا، العدد١٤ ، ٢١ نوفمبر ،٢٠١١.

٤) فايزة مراد مينا : **التعليم في مصر (الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠)** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠١ ٠

٥) سامي محمد نصار : **التعليم الخاص وبنية النظام التعليمي** ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ٢٠١٠.

٦) موقع وزارة التربية و التعليم المصرية (www . moe .gov.eg)

٧) وزارة التعليم والتعليم العالي : التقرير الوطني لدولة القطر ، الدوحة ، ٢٠١٣ ٠

٨) أكاديمية قطر الدولية متاح على : (www.qf.org)

٩) نبيل سعد خليل : **التربية الدولية** ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ٠

١٠)ماري هيدن ، جيف طومبسون : **التربية الدولية** ، ترجمة محمد أمين ، القاهرة ،مجموعة النيل العربية ،٢٠٠٢ .

١١)المجلس الأعلى للتعليم القطري متا ح على :
(http://www.education.gov.qa/)

١٢)محمد عزام الدخيل : نظرة في تعليم الدول العشر الاوائل في التعليم الاساسي ، لبنان ، بيروت ، الدار العربية للعلوم للنشر ،٢٠١٤ .

١٣)عاطف قبوري : **بعض ملامح التجربة التعليمية في سنغافورة** ، نادي كتاتيب للقراءة ، مكة المكرمة ، ٢٠١٤/١٠

١٤)منار محمد إسماعيل : **تطوير التعليم في ضوء تجارب بعض الدول** ، القاهرة ، الناشر ، ط١ ،٢٠١٢ .

١٥)مايكل دي بار وازلانكو اسكرنس : **بناء سنغافورة** ترجمة : حازم نهار ، هيئة ابوظبي للثقافة والتراث ،٢٠١١ .

١٦) موسى البلوشى : التجربة السنغافورية في التعليم الالكتروني ، صحيفة البلد ، عمان ، ٢٠١٦،متاح على : .albaladoman.com

١٧)صلاح الدين محمود علام : الأساليب الإحصائية الاستدلالية في تحليل بيانات البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية ،القاهرة ، دار الفكر العربي ،٢٠١٠ .

١٨) عثمان عبدالله الصالح : "تنافسية مؤسسات التعليم (إطار مقترح) "، **مجلة الباحث** ،عدد ١٠ ، جامعة المجمعة ، السعودية ، ٢٠١٢ .

١٩) نور الهدى وريمة اوشن : موقع الجامعات العربية من التصنيفات العالمية ،جامعة الزيتونة ، الأردن ، ٢٠١٣ .

٢٠)عبد اللطيف حيدر : الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة " ، **مجلة كلية التربية** ، العدد٢١ ، جامعة الإمارات ، ٢٠٠٤ .

٢١) سعيد علي ألعضاضي : معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي** ، عدد٩ ،٢٠١٢

٢٢) منصور العربي : "التحالف الاستراتيجي كضرورة للمنظمات الاقتصادية في ظل العولمة "، كلية العلوم الاقتصادية البليدة ، الجزائر ،٢٠٠٨ .